

وزيرة الشؤون الاجتماعية: بعض القائمين على الجمعيات كانوا ثرواتهم في الطريق ولا نستطيع حالياً ضبط هذا الموضوع الانتهاء من مسودة مشروع المنظمات غير الحكومية نهاية العام.. آلية جديدة خلال أيام لمكافحة التسول

المالي والتخطيمي وبالتالي كان هناك العمل على تطوير قانون النظام المالي ومشروع المنظمات غير الحكومية.

ولفتت إلى أن عدد الجمعيات حالياً ١٦٨٠ جمعية الفاعل منها ١٠٠٧ وبالتالي أكثر من نصف هذه الجمعيات على الأقل تعمل وجذء كبير منها كانت لها الأثر الكبير بالحفاظ على كرامة الأسر السورية وصمود المجتمع المدني في سوريا إلى جانب الجيش العربي السوري الذي كان يقاتل على الجبهات.

وفيما يتعلق بموضوع تثبيت العاملين المؤقتين أكدت عبد الله أنها مع تثبيت جميع العاملين في الدولة والذين مضى على خدمتهم سنتان أو أكثر، مشيراً إلى أن هناك خلافاً في المؤسسات الحكومية بوجود نقص في العاملين وترميم ذلك يحتاج إلى وقت.

وبالنسبة لمنح التعطل أشارت إلى أنه تم إجراء دراسات وتقديرات حول مستلمي منحة التعطل ويجري العمل على سحب المبالغ من غير مستحقها لأن هناك ضوابط محددة لها، مبينة أن عدد منح التعطل التي تم تسليمها بلغ ٥٥ ألف منحة في حين بلغ العدد المسجل الذي يخضع للتدقيق ١١٥ ألف منحة.

ولفتت إلى أن مراكز الوزارة تستقبل الشباب للتربیة لسوق العمل وتعليمهم المهارات التي يحتاجها السوق، لكن يحدث الخلط أن العامل يعمل على مشروعه بجد وينتاج منتجه لكن لا توجد قوة شرائية وأمكانية للتسويق، مؤكدة أن الوزارة تسعى إلى أن تتم إدارة الإنتاج لإدارة المشروع وإيجاد سوق له، كافية أنها وبصعوبة شديدة وفقت على ورقة لإثلاف بعض السجاد في الوحدات الريفية وبيعها بنصف سعرها لأنه لم يخلق للعامل سوق للتصدير في منطقته.

فقة وبالتالي تم الاتفاق مع وزاري العدل داخلية على تطبيق آلية جديدة سوف يطبق في الأيام القليلة القادمة وهي أنه الاتفاق مع "الداخلية" أن تتوافق مخاffer سرطة ملاحقة ممتلكني التسول لأن إدارة الشؤون الاجتماعية ليس لديها كل مكانيات ملاحقة المتسللين كما تم الاتفاق العدل على تطبيق القانون وهو ثلاثة أشهر للمتسول وثلاث سنوات للمشغل.

خلال ردها على مداخلات أعضاء مجلس عصب فيما يتعلق بموضوع المساعدات جمعيات أكدت عبد الله أن الدول الجنينية تضع يدها على ثرواتنا في شرق رات وبالإضافة الأخرى تستأثر هل تحتاج إلى مادة غذائية أم اثنين وماذا لا تكتفوا بهذه المسنة أو بتلك، مؤكدة أن المواطن حورب في عيشه وبجهة القمح وبالوقود.

تضافت من قال: إن المواطن السوري لم يكتف يوماً أن يتقبل مساعدة هذا الكلام أنا له لم نكتف يوماً أن تقدم لنا معونات يشكل من الأشكال ومن أي شخص لكن الحرب حالياً وظروف البلد لروفنا جميعاً فرضت علينا أن تتقبل هذه المساعدات التي هي جزء بسيط ونافه من واقتنا ومن إمكانياتنا التي نملكها كدولة.

شارت إلى أن الوزارة ترى أن بعض المئتين على الجمعيات كانوا ثرواتهم الحرب، موضحة أن الوزارة حالياً تستطيع بإمكانياتها اللوجستية لاقتصادية ضبط هذا الموضوع، وربما ضد الطرف فإذا كانت الجمعية تقدم المساعدات بنسبة ١٠٠ بالمئة فنعلم أنه سوف يصل نصفها تقريباً، إلا أن كوننا في وقت الراهن بحاجة إلى هذه المساعدات ووصل نصفها أو أكثر بقليل كما أنه لا من الصمت أو تجاهل واقع جمعياتنا



نواب : فساد
كبير بتسجيـل
العامـلين في
التأمينات لدى
القطاع الخاص

يُناقش في لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس كما يتم العمل على تعديل قانون العمل ١٧ بالخاص بالقطاع الخاص.

وأشارت عبد الله إلى أنه يتم العمل أيضاً على تعديل القانون الخاص بالتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى تعديل المرسوم الخاص بـأحداث المراكز الريفية لأن التنمية

الريفية والمشاريع المتناهية الصغر ربما هي التي سوف تقوم برفع المجتمع اقتصادياً وتنموياً.

وأشارت إلى أن الوزارة تقوم أيضاً على بناء منظومة حقيقة للحماية الاجتماعية فأصبح هناك إستراتيجية للمسنين والمرأة وتنمية الطفولة المبكرة وحالياً يتم العمل على إطار وطني للشباب وعلى تحديث الخطط الوطنية للإعاقة، مؤكدة أن العمل ينبع من نظرية.

وقانونية وتاريخية لذلك فهذا المشروع يؤكد على تنظيم هذا القطاع، كاشفة أن الوزارة بدأت ببناء منظومة إلكترونية للمنظمات غير الحكومية ياطر متكامل وعصري. وأكدت عبد الله أن لدى الوزارة العديد من مشاريع القوانين التي تعمل عليها مثل القانون الخاص بحقوق الطفل وهو حالياً في حاجة إلى هذه الجهد المدفي.

غير الضروري تجميع عدد كبير من عيادات بقعة ضيقة في حين هناك مناطق ددت عبد الله على لا يتم الاكتفاء بالعمل الخيري فلا بد أن يكون هناك عيادات تنمية وفكرية وثقافية وبيئة

الراهنة وإنشاء صندوق يكون دعماً حداث المشاريع.
النائب علي الحاج خليفة إلى وجود كبير في تسجيل العاملين في التأمينات القطاع الخاص، مضيفاً: بعض نبغضون النظر في التسجيل عندما ن إلى بعض المنشآت التي لديها عدد كبير من العمال.
وخلال عرضها في بداية الجلسة قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سلوى عبد الله: أتوقع أن تكون مسودة مشروع قانون المتطلبات غير الحكومية جاهزة نهاية العام، موضحة أن المشروع يبسط الإجراءات ويضع أسس ومعايير تأسيس المنظم من ذي الحجه آخره وشقي فقط جمعه

رکز عدد من الأعضاء في مداخلاتهم أثناء مناقشة أداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على ضرورة اتخاذ خطوات فاعلة لمكافحة التسول والتشرد وعالة الأطفال ورعاية المسنين والاهتمام أكثر بمعاهد إصلاح الأحداث الجانحين وإعادة تأهيل مبنيها والإسراع بتنفيذ برنامج دعم المسرحيين وتوسيعه ليشمل أفراد قوى الأمن الداخلي والقوات الريفية ومتابعة صرف بدل التعطل للذين توقفت أعمالهم جراء تطبيق الإجراءات الاحترازية المتخذة للتصدي لفيروس كورونا. إضافة إلى مراقبة عمل الجمعيات.

وخصص مجلس الشعب جلسته أمس لمناقشة أداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتتساءل النائب حسين جاسم حمد عن إجراءات الوزارة حول هجرة الشباب والفراغ التي تركته هذه الهجرة وحال وضع الأسرة ودخل كل فرد، مشدداً على ضرورة مكافحة ظاهرة التسول بالتعاون مع وزارة الداخلية وما خطة الوزارة في هذا الموضوع.

وتتساءل زميله محمد حسان النجاري عن العدد الكبير للجمعيات المشهورة التي عدد الفاعلة منها لا يتجاوز ١٠ بالمائة وبالتالي نحن بحاجة إلى النوع وليس الكم ومن هنا لابد من محاسبة الجمعيات المقصرة والتي مضى سنته دون أن تقوم بأي نشاط اجتماعي.

وشدد النائب محمد رضوان الحسن على ضرورة إعادة النظر بالقانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة ليتناسب مع

**توزيع أبناء القنطرة على ٥٢ أمانة سجل مدنی یزید من
معاناتهم.. متزوجة منذ ١٥ عاماً وما زلت حاسوساً عازبة!**

القنيطرة - خالد خالد |

معاناة أبناء القنيطرة لم تتوقف عند التداخلات الإدارية بين البلديات وضياعهم بين أكثر من محافظة ما حرمه من خدمات كثيرة زادت من معاناتهم، وتلت «الوطن» حول توزع أبناء القنيطرة على أكثر من أمانة للسجل المدني وعدم ربطها حاسوبياً مع المديرية الأم وغياب كل الوقوعات التي تطرأ على حياتهم الاجتماعية من زواج أو طلاق أو وفاة والذى ظهر بشكل واضح بعد عملية التهجير القسرى لمعظم التجمعات الواقعية بريف دمشق بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة ما فرض على أمانات السجل المدني الانتقال إلى مناطق أكثر أماناً. ويشتكى أبناء القنيطرة من أن كثيراً من الواقعات التي تطرأ على الأسرة لا يتم إزالتها على الحاسب وغير مؤتمته وبالتالي على المواطن مراجعة الأمانة التي يتبغ لها للرجوع إلى السجل الأساسي المسجل عليه قيده وما طرأ عليه من مستجدات وبالتالي تجدتهم أباء إضافية يدفعها جراء مراجعته لتلك الجهة.

والتقت «الوطن» في زيارة لمديرية الأحوال المدنية رجلاً عجوزاً لديه ابنتان متزوجان واحدة قبل ٢٥ عاماً والثانية قبل ١٥ عاماً ولكن حاسوبياً ما زالتا تعاذبن وبجاجة إلى إنزال المعلمات على الحاسب.



وتقع بألا يؤدي هذا الدعم إلى انخفاض سعر الفروع إنما سيؤدي إلى المحافظة على سعر الفروع وعد ارتفاعه لأن رقم عالية نتيجة غلاء الأعلاف وفقدان الصوص وقيام بعض المربين ببيع بيض التفقيس كبيض مائة . وبخصوص تزويد مربى الدواجن بالفحm الحجري الشخص للتوفته في المداجن خلال فصل الشتاء أكد أن وزارة الزراعة ساهمت مؤخراً بشكل كبير في تأمين الفحم الحجري من مصافة حمص للمربين بأسعار تشجيعية . وأشار إلى أن سعر الكيلو الواحد يباع للمربين بسعر ١٧٠ ليرة سورية علماً أن سعر الكيلو في الأسواق حالياً بحدود ٥٥ ليرة . وأشار إلى وجود لجان مشتركة من وزارة الزراعة والبيئة والنفط وغيرها تقوم بالكشف على المداجن وتقدير احتياجات كل مجنة على حدة من الفحم الحجري ، لافتاً إلى أنه يتم مبدئياً تسليم كل مربي ٥٠ بالمئة من احتياجاته من الفحم الحجري خلال فصل الشتاء وذلك بهدف تزويد أكبر عدد من المربين باحتياجاتهم من الفحم الحجري .

الوطن - عبر صيغة

أوضح أن معاناة المخابز الكبير أب في العام ٢٠١٩ وإعادة تشغيله بالتنسيق مع الإدارة العامة، متوقعاً أن يعود للعمل خلال عشرة أيام بعد ضمان وجود مخصصات من الدقيق التمويني حيث تتغلق مخصصات المخبز حالياً ١١ طناً يومياً.

وأوضح منها أن المخبز كان يعاني إشكالية بسوق البناء نتيجة العاصفة التي ضربت المحافظة في الشهر الثالث من العام الحالي وأدت إلى تسربمياه الأمطار إلى الداخل حيث تمت متابعة هذا الموضوع من قبل الإدارة العامة بشكل مباشر بالتنسيق مع الوزارة حيث أشكت أعمال الصيانة على الانتهاء.

ولفت منها إلى أن جميع خطوط الإنتاج في المخابز قديمة جداً وتعاني كثرة نفقات الإصلاح وعدم الجدوى الاقتصادية بسبب قدم الآلات وهي بحاجة إلى تحديث كامل الآلات من قطاعات وتشكيلاً إضافية إلى تطوير سيرور التبريد وجميعها متاحة خلال فترة قريبة قادمة وبالتنسيق مع الإدارة العامة سيتم التحديث بشكل متثالل إن شاء الله.

وأوضح أن معاناة المخابز الكبير إضافة إلى قدم الآلات هي نقص اليد العاملة على خطوط الإنتاج حيث يعني مخبز شهباً الآلي نقصاً بحدود ٢٥ عاملاً و١٠ عمال في مخبز آذار ومثله في المخبز الآلي الأول في مدينة السويداء إضافة إلى نقص في الخبرات الفنية من مهندسين وفنانين للإشراف ومتابعة عمل خطوط الإنتاج وعدم وجود شهادات مختصة للتكميل بصفة مديرى مخابز لافتًا إلى أن الإدارة تسعى لإقامة دورات لتأهيل أمئاء المستودعات ورؤساء الورديات.

وبين منها أن إدارة الفرع كانت قد أعلنت خلال الأيام القليلة الماضية عن حاجتها لتشغيل ٣٠ عاملًا مؤقتًا بصفة مياومة لمدة ثلاثة أشهر لمصلحة مخابز شهباً وآذار والأي الأولى، موضحاً أن النقل سيكون مؤمناً للعمال المياومين من وإلى المخابز وسيتقاضون العمل الإضافي والحاواجز الإنتاجية إضافة إلى الراتب حسب الحد الأدنى للأجور المحدد بالرسوم التشريعية ٢٣ والبالغ ٤٧ ألف و٦٧٥ ليرة.

الخط المتوقف عن العمل منذ شهر آب في العام ٢٠١٩ وإعادة تشغيله بالتنسيق مع الإدارة العامة، متوقعاً أن يعود للعمل خلال عشرة أيام بعد ضمان وجود مخصصات من الدقيق التمويني حيث تتغلق مخصصات المخبز حالياً ١١ طناً يومياً.

وأوضح منها أن المخبز كان يعاني إشكالية بسوق البناء نتيجة العاصفة التي ضربت المحافظة في الشهر الثالث من العام الحالي وأدت إلى تسربمياه الأمطار إلى الداخل حيث تمت متابعة هذا الموضوع من قبل الإدارة العامة بشكل مباشر بالتنسيق مع الوزارة حيث أشكت أعمال الصيانة على الانتهاء.

ولفت منها إلى أن جميع خطوط الإنتاج في المخابز قديمة جداً وتعاني كثرة نفقات الإصلاح وعدم الجدوى الاقتصادية بسبب قدم الآلات وهي بحاجة إلى تحديث كامل الآلات من قطاعات وتشكيلاً إضافية إلى تطوير سيرور التبريد وجميعها متاحة خلال فترة قريبة قادمة وبالتنسيق مع الإدارة العامة سيتم التحديث بشكل متثالل إن شاء الله.

مدين لفرع علاء منها أكد «الوطن» ما لديها من معلومات. وأوضح أن هذا المخالف ليست الوحيدة، حيث تبين وبعد المتابعة وجود العديد من التجاوزات الأخرى في العملية الإنتاجية خلال الفترة السابقة (تم متابعتها حالياً من الهيئة العامة للرقابة والتفتيش بشكل مباشر).

مهنا أوضح أن التجاوزات ترتكز في المواد الأولية وبكميات الإنتاج وأخرى باليارات التصرف بالمادة إضافة إلى المشكلة الأهم في المخبز وهو توقف خط الإنتاج الثاني ببناء على قرار إدارة المخبز السابقة والإدارة العامة، وهذا الأمر شكل ضغطاً كبيراً على المخبز الآلي الأول وحالياً يجري العمل على إعادة تأهيل

قرار إسعافي للفروج... لكنه لن يخفض أسعاره!!

**سرقة ١٤ ألف لیتر مازوت من خزانات
مازوت مخیز آذار الای فی السواداء!**